العدد (14) "ابـريـل" 2020 السنة الرابعة

المِهنية

AL-MEHANEYA

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إفتتاحية العدد:
الضريبة بين إصلاحات "ملحة"
واعتراضات "مستحقة"

استجابة القوانين والتشريعات الضريبية
في الكويت لتغييرات وتحديات بيئة الأعمال

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إفتتاحية العدد

الضريبة بين إصلاحات «ملحة» واعتراضات «مستحقة»

أثارت مسألة فرض الضريبة وإعادة النظر في الرسوم على الخدمات المقدمة من الدولة في الآونة الأخيرة العديد من التساؤلات حول جدوى فرضها في الوقت الحالي مع استمرار تداعيات أزمة فيروس كورونا، والتي تتزامن مع الحالة المالية للدولة التي تعاني من تراجعات حادة في أسعار النفط وتوقعات ببلوغ عجز الميزانية لتقديرات تصل إلى ٩،٢ مليارات دينار في ميزانية العام الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، وفق بيانات وزارة المالية. ورغم أهمية الضريبة وتطبيقها في إصلاح المالية العامة لدول العالم ، إلا أن تطبيقها لا يزال يواجه العديد من الإشكاليات في الحالة الكويتية، أولها تأثيراتها المختلفة على أسعار السلع والخدمات وعلى دخول الأفراد ومدى انعكاسها على القوة الشرائية لهم.

ويتناول بحث «استجابة القوانين والتشريعات الضريبية لتغييرات وتحديات بيئة الأعمال الكويتية» التطور التشريعي الضريبي في الكويت والقوانين الضريبية المنظمة داخل الكويت والتطورات التي تمت عليها ، وكذلك ما أوصت به الدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية بخصوص تطبيق الضريبة في الكويت وتأثيرها على بيئة الأعمال ، حيث أوصت تلك الدراسة بتطبيق الضريبة الموحدة بدلاً من الضريبة الانتقائية والتي تناسب الحالة الكويتية.

كما أن أهمية الإصلاحات المالية جعلت السياسات الحكومية تتجه وبقوة نحو تعديل هيكلة الإيرادات وترشيد المصروفات داخل الموازنة العامة للدولة، مع استمرار التراجعات الحادة في اسعار النفط، وهو الأمر الذي اهتمت به وزارة المالية في دراساتها وتقاريرها المتعددة والمنشورة على موقعها الإلكتروني حول تأثير فرض الضريبة على الميزانية العامة وعلاقتها بالتجارة الدولية والذي تنشر «المهنية»، في هذا العدد، إحدى تلك الدراسات للتعرف على وجهه النظر الحكومية في هذا الخصوص. وأمام الاصلاحات الاقتصادية والاعتراضات النيابية والشعبية على بعض مكوناتها ، كونها لا تلبي الطموح وتتعارض في معظمها مع رفاهية المواطنين، مع التشدد في المطالبة بعدم المساس بدخولهم ومستوى معيشتهم ، تظل تلك الإصلاحات تراوح مكانها ولا تجد سبيلاً للتنفيذ وهو ما يستلزم العمل على تطوير وتحديث مفهوم الضريبة ليكون وسيلة فعالة في التخفيف من حدة عجز الميزانية والسعي نحو تحسين الحالة المالية للدولة.

فيصل عبدالمحسن الطبيخ

رئيس مجلس الإدارة

رئيس هيئة التحرير

العـدد (14) ابـريـل 2020 السنـــة الـرابـعـة
Issue No. (14) April 2020 Forth Year

المحتويات

إسم البحث
استجابة القوانين والتشريعات الضريبية في الكويت لتغييرات وتحديات بيئة الأعمال
4

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif
فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

مدير التحرير
Editing Manager
طارق سليمان الكندري
Tareq Sulaiman Al-Kandari

هيئة التحرير
The Board of Editors
راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani
صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi

AL-MEHANEYA

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

Periodical - A Specialized in the Publication of Research Faculty Members at the Universities and Academic Colleges, Published By Kuwait Accountants & Auditors Association.

@kw_aaa

@kw_aaa

info@kwaaa.org

www.kwaaa.org

+965 24849799 - 24841662

+965 24836012

+965 51700060

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

فيصل عبد المحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
أمين السر General Secretary

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
أمين الصندوق Treasurer

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi
عضو مجلس الإدارة Board Member

المراسلات :
ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المهنية»
ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 0096 24849799 - 24841662

Correspondence:
Should be addressed to: The Editor - in - Cheif of Al-Mehaneya, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of Kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 24841662 - 00965 24849799

الإعلانات :
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085 دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Advertisments:
Agreements in this regared should be made with the Management of Kuwait Accountants and Auditors Association.
P.O. Box 22472 , Safat 13085 - State of Kuwait,
Fax: 00965 24836012
Tel.: 24841662 - 00965 24849799

الإشتراكات :
دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المهنية.

Subscribtions:
Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.
Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.
Non Arab
- 80 $ for Companies.
The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in - Cheif of Al-Mehaneya Magazine.

سعر النسخة :
- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

Price of one copy:
- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي بحث تتلقاه للنشر والأبحاث، والدراسات المنشورة في المجلة تعرب عن رأي أصحابها ولا تعرب بالضرورة عن رأي الجمعية.

استجابة القوانين والتشريعات الضريبية في الكويت لتغييرات وتحديات بيئة الأعمال

(ورقة عمل من إعداد : أحمد الكسواني)

مقدمة

يشكل موضوع النظام الضريبي أحد المحاور الرئيسية للنقاش الدائر في الوقت الحاضر وعلى جميع المستويات، وحول أثر المنظومة التشريعية الضريبية على بيئة الأعمال خصوصاً بعد الأزمات الاقتصادية العالمية.

ويأتي هـذا البحث في موضـوع القوانين الضريبية في دولـة الكويت على قدرٍ كافٍ من الشـمول والوضوح، لا سـيما من ناحية معرفة دور هذه القوانين في تحديد المسار الاقتصادي للدولة ومدى اسـتجابتها مع الاستراتيجية والرؤية الاقتصادية.

وقـد لوحظ في المرحلة الأخيرة تعاوناً على صعيد الدولة أثمر إصدار التعديلات الخاصة بالقانـون الضريبي، وهذا التعديل مهم جداً وأثـره جيد على الاقتصاد وعلى بيئة الاستثمار في الكويت.

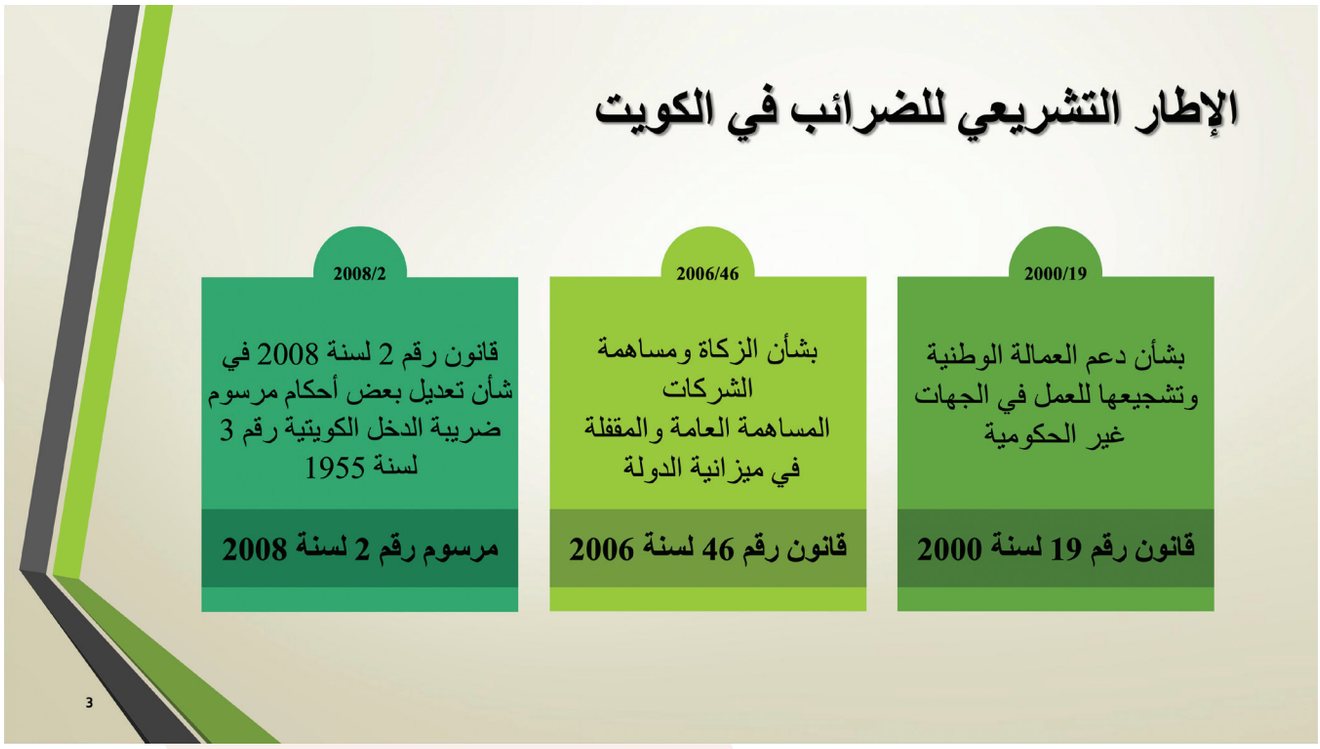

١- الإطار التشريعي للضريبة في الكويت

ينقسم الإطار التشـريعي للضريبة إلى ٣ أقسام رئيسية هي :

قانون رقم ٢٠٠٨/١٩ بشـأن دعم العمالة الوطنية والتي تنص على تشجيع العمالة الوطنية للعمل في القطاع غير الحكومي.

قانـون رقـم ٢٠٠٦/٤٦ والخـاص بشـأن الـزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة.

قانون رقم ٢ لسـنة ٢٠٠٨ في شـأن تعديل بعض أحكام مرسـوم ضريبة الدخـل الكويتية رقم ٣ لسنة ١٩٩٥.

٢- لماذا تفرض الضرائب ؟

يأتي فـرض الضرائب في دولـة الكويت ضمن إطار مبـادرة على مسـتوى دول مجلس التعاون لدول الخليـج العربية تهدف إلى تنويع اقتصادات المنطقـة. وفي ظـل انخفاض أسـعار النفط بشـكل عام خلال السـنوات الأخيرة، أصبح على دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية النظر في مصادر إيرادات جديدة لتخفيض الاعتماد على المنتجات الهيدروكربونية كمساهم رئيسي في الخزينة العامة.

إضافة لما سـبق فـإن فرض الضرائب يسـمح للحكومة بتصحيح سلوكيات معينة تسبب الكثير من الضرر لأفراد المجتمع، وهي السلوكيات التي لا يمكن تركها لتُصحح ذاتياً في السـوق. وتعتبر الضريبـة الانتقائية المفروضة علـى المنتجات الضارة بصحة الإنسـان من الأمثلـة الجيدة على ذلك.

٣- النظام الضريبي الشامل

بعض الدراسات تؤكّد أهمية النظام الضريبي الشامل الذي يساهم في تحسين الإيرادات الضريبية في ميزانية الدولة، وفي خدمة أصحاب الدخول الوسطى والمتدنية عبر استقطاع الضريبة من أصحاب الدخول العالية.

ومن جهة أخرى، فإن دول العالم كلها، المتقدمة والمتخلفة والديموقراطية وغيرها، تعتمد على الإيرادات الضريبية. فإذا ما أرادت الكويت أن تصبح في مصاف هذه الدول في أنظمتها المالية، عليها أن تطور نظامها الضريبي الذي يهدف لتطوير أنظمة الدولة واستكمال هيكلية ماليتها العامة بشكل صحيح. كما أنه يستخدم كإحدى السياسات المالية لتطوير وتحسين البيئة الاقتصادية في الكويت. حيث تقوم الدولة باستخدام هذه الأموال المحصلة في سبيل تطوير الخدمات وتحسين أداء الدولة.

وقد سعت حكومات بدول مجلس التعاون الخليجي في سياساتها إلى تسهيل وتعزيز عمليات الاستثمار ومن ضمنها تقديم مزايا ضريبية تشجع بشكل أو بآخر على استمرارية قطاع الأعمال وتنميته.

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الاستشارية العالمية أجرت دراسات مطولة حول النظام الاقتصادي الكويتي وأصدرت توصيات كثيرة، أبرز ما جاء فيها: «وإن كنا نعتقد أن الضريبة عامل مهم في تحسين البيئة الاستثمارية في الكويت إلا أنها لن تكون الوحيدة ويجب التعامل مع العناصر الأخرى كعنصر الشفافية ومحاربة الفساد والإجراءات... وهي عناصر من المهم تطويرها وتحسينها قبل الحكم على الضريبة على أنها المعوق الوحيد للاستثمار أو المحفز له.

٤ - النظام الضريبي في الكويت

مما تطرفت له وزارة التجارة والصناعة في الكويت، بأن النظام الضريبي في الكويت هو نظام ضريبي حديث، يأخذ بالاتجاه الاقتصادي العالمي فيهتم بالتنمية قبل الحصيلة، وبالعدالة قبل الجباية. ويراعي مقتضيات الانفتاح والعولمة، ودواعي السوق الخليجية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فيسعى لتعزيز التنافسية الكويتية، ويعمل بالتنسيق والتكامل مع البيئة الاقتصادية للمنطقة والجوار. ولهذه الخطوة نتائج طيبة ومباشرة على البيئة الاستثمارية في البلاد، كما تأمل أن تتطور مدلولات ومؤشرات هذه الخطوة لتؤسس لتعاون متواصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لإنجاز التشريعات الإصلاحية المطلوبة .

٥- بعض التوصيات العالمية حول القوانين الضريبية وتأثيرها على بيئة الأعمال الكويتية

كانت وزارة المالية قد أعلنت عن أن الحكومة الكويتية تستهدف تحقيق إيرادات سنوية تصل إلى ٢٠٠ مليون دينار من تطبيق الضريبة الانتقائية وطلبت بشكل عاجل مناقشتها مع دور الانعقاد المقبل في مجلس الأمة في اطار خطة المالية لمعالجة عجز الموازنة المتفاقم عن طريق زيادة الإيرادات وهو ما قد يكون محل مراجعة في ظل الارتفاع المتزايد في أسعار النفط.

ومن بين تلك التوصيات ما يلي :

استحداث منظومة ضريبية جديدة بحسب القيمة وتكون مبنية على معدل ضريبة محدد.

الضريبة الانتقائية تؤثر سلباً على مستويات الأرباح وتحدُّ من التبضع

المستهلكون سيتجهون لسلع أقل سعراً وجودة وخاصة القادمة من أسواق خارجية

٦- طبقّوا الضريبة «المحددة» بدلاً من «الانتقائية»

وقد أكدت الدراسة أنه من الأفضل في الكويت استحداث منظومة ضريبية جديدة بحسب القيمة وتكون مبنية على معدل ضريبة محدد. كما أشارت إلى مميزات استحداث وتطبيق معدل الضريبة المحدد بدلا من الانتقائية وهي على النحو التالي:

تحقيق أفضل عائدات ضريبية وبالتالي ارتفاع إيرادات التحصيل الضريبية.

الضريبة الانتقائية تخفض مستويات الأرباح وتحد من التبضع.

الضريبة المحددة (أو الحد الأدنى) تحد من التجارة غير المشروعة.

أثر ضريبة القيمة المضافة على اتفاقيات التجارة الحرة

تعتبر الضرائب من أهم السياسات المالية التي تحقّق من خلالها دول العالم أهدافها الاقتصادية، باعتبارها أحد المصادر الرئيسة للدخل، حيث تنقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة، وضرائب غير مباشرة، ومنها ضريبة القيمة المضافة، باعتبارها البديل المناسب للقيود والتعريفات الجمركية التي تفرضها دول العالم على التجارة الحرة، وواحدة من أكثر ضرائب الاستهلاك شيوعاً في العالم. يعتمد اقتصاد غالبية دول المجلس اعتماداً كبيراً على قطاع الطاقة.

وفي دراسة أعدها قسم البحوث والدراسات الدولية، أشار من خلالها أنه مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتأثيره في ميزانيات دول المجلس، اتجهت دول المجلس إلى إيجاد بدائل أخرى للدخل؛ ومنها فرض ضريبة القيمة المضافة، من خلال إقرار دول المجلس على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، وتطبيقها ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٨ [١].

وعليه، فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول المجلس في الوقت الحالي هو الخيار الأمثل لتعويض الإيرادات الجمركية التي وعليه، فإن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول المجلس في الوقت الحالي هو الخيار الأمثل لتعويض الإيرادات الجمركية التي سوف تفقدها دول المجلس جراء الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة، وكذلك التوجّه إلى زيادة الصناعات التصديرية، التي من أهمها الصناعات البتروكيماوية؛ لتمتعها بإعفاءات ضريبية .

ويعتمد اقتصاد أغلبية دول المجلس اعتمادا كبيرا على قطاع الطاقة، حيث يشكّل قطاع النفط والغاز الطبيعي حوالي ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، كما تقدر إيرادات النفط والغاز الطبيعي حوالي ٨٠ بالمئة في ميزانيات دول المجلس.

إنخفاض النفط

وقد أدى الانخفاض الحاد في سعر برميل النفط الخام من ١٤٧ دولاراً في عام ٢٠٠٨ ليصل لحوالي ٥٠ دولاراً إلى عجز في موازنات دول المجلس، ولذلك أوصى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دول المجلس بإيجاد بدائل أخرى للدخل، ومنها اعتماد ضريبة القيمة المضافة، وبناء على ذلك اقترحت دولة الإمارات العربية المتحدة في اجتماع لجنة التعاون المالي والاقتصادي ٦٥ في أكتوبر ٢٠٠٤ إجراء دراسة شاملة لوضع نظام ضريبي يطبق في دول المجلس، وعلى ضوء ذلك تم إنشاء فريق عمل مكون من الدول الأعضاء والأمانة العامة لإقرار الشروط الموضعية والإشراف على الدراسة، حيث عقد الفريق ٢٢ اجتماعا من يونيو ٢٠٠٥ حتى أبريل ٢٠١٣. وتم اختيار ضريبة القيمة المضافة باعتبارها الحل الأمثل لدول المجلس ككل، حيث أشارت الدراسة إلى أنه في حال فرضت دول المجلس ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪، فسوف تكون هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١،٥٪، مما سيساعد دول المجلس على تنويع اقتصاداتها وتنفيذ متطلبات الخدمات العامة لديها.

(١) هذه الورقة تم إعدادها من قبل قسم الدراسات والبحوث الدولية في وزارة المالية، موقع وزارة المالية على الإنترنت، الكويت.

وبنـــاء على ذلـــك، وافق المجلـــس الأعلى في دورته ٣٦ التي عقدت بتاريـــخ ٩ ــ ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥ في الرياض على «الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة»، التـــي نصت على اســـتحداث ضريبة عامة على الاســـتهلاك في دول المجلس تسمى «ضريبة القيمة المضافة» بنسبة ٥ بالمئة، تفرض على معاملات اســـتيراد وتوريد السلع والخدمات فـــي كل مرحلة مـــن مراحـــل الإنتـــاج والتوزيع، وتطبيقها ابتداء مـــن ١/١/٢٠١٨، حيث تقوم الدول حاليا بصياغة التشريعات الخاصة بضريبة القيمة المضافة والتحضير للتطبيق في الموعد المذكور.

تطبيق ضريبة القيمة المضافة

وتنفيـــذا للاتفاقية، أعلنت دولـــة الإمارات العربية المتحدة عن موعد البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافـــة اعتبارا من ينايـــر ٢٠١٨، حيـــث إن دولة الإمارات وصلت إلى مراحل متقدمة بشأن إعداداتها لفرض ضريبة القيمة المضافـــة، وذلك من خلال تسجيل الشركات التي ســـتخضع لضريبة القيمة المضافة، ومن المتوقع صـــدور القوانين واللوائح التنفيذيـــة لتطبيق الضريبة فـــي الربع الأخير من عام ٢٠١٧. كما أعلنت المملكة العربية السعودية عن موعد تطبيق ضريبة القيمـــة المضافة اعتبارا مـــن يناير ٢٠١٨، حيـــث إنها تعتبر واحـــدة من أكثر الدول الخليجية اســـتعدادا لتطبيـــق هذا النظام. أما ســـلطنة عمان، فما زالت تفكر في آلية لجمع ضريبة القيمة المضافة، لذلك لم يتم الإعلان عن موعد محدد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، ومن المســـتبعد أن يتم تطبيقها في الموعد المتفق عليه. وفي مملكـــة البحرين، تم التصريح من قبل وزير المالية بأن البحرين ســـتطبق ضريبة القيمة في شهر ٦ من عام ٢٠١٨. والسبب يرجع إلى عدم إنشاء جهاز لتحصيل الضريبة، ولم يتم التوظيف أو تأهيل مفتشين لتحصيل الضريبة.

التعريف

تعتبـــر ضريبة القيمـــة المضافة مـــن الضرائب الشـــائعة «والمطبّقة حالياً فـــي ١٥٠ دولة، منها: الاتحاد الأوروبي واســـتراليا وســـنغافورة والصين والنرويج وسويســـرا وصربيـــا وتركيـــا والولايات المتحدة الأميركية وكندا واليابان وكوريا الجنوبية، وروســـيا». كما أن هناك عدداً من الـــدول العربية التـــي حقّقت نجاحاً فـــي تطبيق نظـــام ضريبة القيمة المضافـــة، ومنها: «مصـــر والأردن ولبنان والمغرب، وتونس».

وتعـــددت المفاهيم لضريبة القيمـــة المضافة، ومن أكثرها شيوعاً:

- هـــي الفرق بين قيمـــة الســـلع المنتجة وقيمة المواد التـــي دخلت في إنتاجهـــا، وهو المعروف باسم الاستهلاك الوسيط في عملية الإنتاج، وهي بذلـــك ضريبة غير مباشـــرة تُفرض علـــى الأموال والخدمات الاستهلاكية التي يتم تصنيعها على مستوى المجلس، أو يتم استيرادها، وهي ضريبة غير مباشـــرة تُفرض على بيع الســـلع أو اســـتيراد كل الســـلع والخدمات إلا ما يُســـتثنى منها بنص قانوني»، وذلك في كل مرحلة من مراحل التداول ويتحمّلها المستهلك النهائي.
- هي ضريبة تُفرض على الفرق بين ثمن الســـلع أو مقابل الخدمة، أو ثمن شـــراء أو تكلفة المواد والخدمات الداخلة في إنتاجها أو تسويقها.
- كمـــا تم تعريفها بأنها الفرق في قيمة الســـلع بين المدخلات والمخرجات في مرحلة المحاســـبة الضريبية، وذلـــك بإضافتها إلى فاتـــورة البيع أو تأدية الخدمة في بند مســـتقل من قبل المكلف بتحصيلهـــا (البائـــع أو مؤدي الخدمـــة)، وتوريدها إلى الإدارة الضريبية علـــى القيمة المضافة في المواعيد التي سيحددها القانون عند فرضه.

الأهداف

أهم الأهداف من فرض ضريبة القيمة المضافة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي:

١- إيجاد أداة لاستدامة المالية المستقبلية

٢- تعويض النقص الحاصل في الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون العربي

٣- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسعة نطاق الوعاء الضريبي بزيادة قاعدة الممولين وزيادة عدد السلع والخدمات التي تفرض عليها الضريبة، حيث ان القوانين الضريبية الحالية تطبّق فقط على الهيئات المؤسسة، ولكن عند تطبيق قانون القيمة المضافة ستشمل الكل وتعتبر هذه الضريبة تشجيعاً للاستثمار والصادرات، فهي تفرض على المبيعات المحلية فقط، لذا فإن إلغاءها عن الصادرات يعتبر حافزاً قوياً للتصدير.

٤- متابعة النشاطات الاقتصادية المؤثرة في الدولة ومدى فعاليتها وقياس أدائها، خصوصاً في القطاع الخدمي الذي يفتقر إلى احصائيات دقيقة في دول المجلس.

الضرائب في الكويت

الضرائب الحالية المطبّقة في الكويت هي :

١- مرسوم ضريبة الدخل رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٢ لسنة ٢٠٠٨، حيث تلتزم الشركات الأجنبية العاملة في الكويت دفع ضريبة الدخل بنسبة ١٥٪ من صافي الأرباح.

٢- قانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦، بشأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة.

٣- مساهمة الشركات الكويتية من القطاع الخاص بنسبة ١٪ كدعم لمؤسسة الأبحاث العلمية.

٤ - وافق مجلس الوزراء الكويتي على مشروع قانون الاتفاقية الموحدة لضريبة الانتقائية لدول المجلس وإحالة المشروع لمجلس الأمة، وفي حال وافق مجلس الأمة على المشروع سوف يتم فرض ضريبة على السلع «التبغ ومشروبات الطاقة بنسبة ١٠٠٪ والمشروبات الغازية بنسبة ٥٠ بالمئة.

٥ - كما من المتوقع فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥ بالمئة ، وفقا للاتفاقية الخليجية الموحدة لاتفاقية ضريبة القيمة المضافة والمعروضة على مجلس الأمة. وتجدر الإشارة الى ان قانون الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة أشار في الباب السادس الى الاستثناءات في المادة ٢٩ الفقرة رقم ١: " لكل دولة عضو ان تعفى أو تخضع للضريبة بنسبة صفر في المئة وفقا للشروط والضوابط التي تحددها: قطاع التعليم، القطاع الصحي، القطاع العقاري، النقل المحلي».

كما تجدر الإشـــارة الـــى ان الاتفاقيـــة الموحدة لضريبة القيمة المضافـــة نصت على أنه في «حال عدم قيـــام أي من الـــدول الأعضاء ببدء تطبيق ضريبة القيمـــة المضافة بعد الأول من شهر يناير ٢٠١٨، ســـوف تعامل كدولة من خارج إقليـــم دول المجلس، وأي توريـــدات من جهة تلك الدول سوف يتم التعامل معها على أنها أجريت في دولة ثالثة خارج إقليم دول المجلس.

العلاقة بمنظمة التجارة العالمية

تهدف منظمـــة التجارة العالميـــة الى تخفيض التعريفـــات الجمركية التي تفـــرض على التبادل التجـــاري بين دول العالم، حيـــث تعتبر التعريفات الجمركية مـــن مصادر الدخل الأساســـية بين دول العالم، خصوصا في الدول التي تعتمد على السلع المستوردة، لذلك أصبحت دول العالم تسعى الى إيجاد بدائل لتعويض التخفيضات على الرســـوم الجمركية، بســـبب عضويتها في منظمة التجارة العالمية. ولذلك لجـــأت كثير من الدول الى تبني نظام الضرائب كأحد البدائـــل لتعويض الإيرادات الجمركيـــة، حيث ان تطبيق أي نـــوع من الضرائب لا يتعارض مـــع قوانين منظمة التجـــارة العالمية واتفاقيـــات التجارة الحـــرة. كما تعتبـــر الضرائب خيارا أوليـــاً في بلدان الدول النامية التي تســـعى الى تعويض الخســـائر الناتجة من إزالة أو تخفيض التعريفة الجمركية من خلال عضويتها في منظمة التجـــارة العالمية. ولذلك كان مـــن الخيارات أمام دول المجلس لتقليـــل العجز في ميزانياتها وإيجاد مصادر أخرى للدخل في ظل الانخفاض في نســـبة الرســـوم الجمركية التي تفرضهـــا دول المجلس والمقدرة ٥ بالمئة ، وفقـــاً لالتزاماتها في منظمة التجـــارة العالمية، التوجه الى فـــرض ضرائب بما لا يتعـــارض مع التزاماتها فـــي المنظمات الدولية ومنها منظمة التجارة العالمية.

الأثر على اتفاقية التجارة الحرة

تســـعى دول المجلـــس الى تحســـين الميزان التجاري لديهـــا من خلال اتفاقيـــات التجارة الحرة مـــع أهم الشـــركاء التجاريين فـــي العالم، ومن خلال تقليل اعتمادها علـــى تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي والذي يعتبر معفى من الرسوم الجمركيـــة في كثير مـــن الـــدول، والتحول الى تصدير الصناعات البترولية والبتروكيماوية والتي يتـــم فرض رســـوم جمركية عليهما فـــي غالبية الدول، ونظرا لأهمية هذه الســـلع والتي تعتبر من أهم صادرات دول المجلس الحالية والمستقبلية، لذلك فقد رأت دول المجلس الدخول في اتفاقيات التجـــارة الحـــرة للعمل علـــى إزالـــة التعريفات الجمركية على أهم صـــادرات دول المجلس من المنتجات البترولية والبتروكيماوية.

ونظرا لأن اتفاقيات التجارة الحرة يتـــم من خلالها تبادل الإعفاء الجمركي بين الطرفيـــن المتعاقدين، مما يعني أن دول المجلس ســـوف تزيـــد من صادراتها المهمة في مقابل خسارة في الايراد الجمركي لدول المجلس والذي يعتبر مهما خصوصا في المرحلة الحالية ولوجود عجز في موازنات دول المجلس. لذلك فان فرض ضريبـــة القيمة المضافة في الوقت الراهن يعتبر مناســـباً جداً، وذلك لما نصت عليه «الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة وفق المادة ٣٤ باعفاء السلع المعدة للتصدير في دول المجلس من ضريبة القيمة المضافة، مما يعني انه حافز لزيادة الصناعـــات المحلية المعدة للتصدير والتي من أهمها المنتجات البتروكيماوية.

وكمـــا ان تطبيق ضريبـــة القيمة المضافة فـــي الوقت الحالي يعتبر مناســـباً لتعويض الإيرادات الجمركية التي سوف تفقدها دول المجلس جراء الدخول في اتفاقيات تجارة حرة.

AL-MEHANEYA

المِهنية

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليـات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المُحاسِبُ المُراجِعُ القانونيُّ

معاً نحو الريادة

2020